هبوط مستوى الانتاج الزراعى بالمنوفية (*)

أسبـــابه وعلاجه

تمتعت المنوفية من زمن بعيد بسمعة طيبة فى الناحية الزراعية ، وأغلب ظنى أن هذه السمعة جاءتها عن طريق الظروف ، فقد كانت هناك التربة الخصيبة ، وكانت هناك كثرة نسبية فى عدد السكان ، وهذه وتلك إذ تجتمعان تؤديان حتما إلى النتيجة التى انتهت اليها الحال فى المنوفية فى الماضى ، وكل ما أرجوه أن يسترجع هذا الاقليم سمعته الطيبة فى ناحية طالما اعتز بها وفاخر بنوه ببلوغهم قصب السبق فيها .

إن جميع المشتغلين بالزراعة يلحظون هبوطا عاما فى مستوى الإنتاج الزراعى خصوصاً فى الاقاليم التى اشتهرت من قديم الزمان بكثرة غلاتها كإقليمى القليوبية والمنوفية ، وأصبحت هذه المسألة حقيقة لايختلف فيها اثنان ، وأخذ كل انسان يعلل سبب هذا الهبوط الملحوظ فى مستوى الإنتاج ، وكثير من الناس لا يعزونه لشىء إلا انه نقمة من الله سبحانه وتعالى اختص بها عبيده المنافقين . وبعض الفلاحين لا يزال يصر على أن هذا الهبوط يرجع إلى كثرة استخدام الأسمدة الكيماوية فى تسميد الحاصلات .

وقد ظل الحال على هذا المنوال حتى ثبت لدى المسئولين أن هذا الهبوط يرجع فى الغالب إلى فساد التربة الزراعية بسبب زيادة مياه الرشح فيها ، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لعاملين اساسيين :

أولهما — ارتفاع مستوى مياه الرى بالنزع إلى الحد الذى سمح فى أغلب أيام السنة برى الأرض بالراحة .

(*) محاضرة للأستاذ احمد محمود سالم استاذ الزراعة المساعد بالمعهد الزراعى العالى بشبين الكوم ألقيت بقاعة مجلس المديرية فى ١١ يناير سنة ١٩٤٩ بدعوة من المركز الثقافى هناك .

ثانيهما ـ تكرار رى الزروع وعدم صرف المياه الزائدة عن حاجة الأرض وحاجة الزروع القائمة بها .

وأود أن أستعرض وإياكم الموقف بالنسبة لمياه الرى التى قررت معكم أن زيادتها وارتفاع منسوبها بالترع عن الحد اللازم وتكرارها لحاجة الزروع دون صرف الزائد منها قد أدى الى هذا الفساد الملحوظ فى التربة الزراعية بهذه المديرية والواقع الذى أيدته هذه النتائج السيئة أن المسئولين من رجال الري قد جعلوا هدفهم الأول رفع مناسيب مياه الرى بالترع ، ملبين بذلك رغبات الزراع ، وفاتهم أن البلوغ بمناسيب المياه إلى هذا الحد العالى فيه كل الخطر على الأراضى الزراعية ، وحين تكشفت لهم هذه الأخطار عاودوا بحث مسألة مناسيب مياه الرى فى الترع ، ولكنهم لم يصلوا فى موضوعها إلى نتيجة حاسمة ، إذ أن العودة الى خفض هذه المناسيب يستتبعه حتما تعميق الترع ويحول دون ذلك قيام كثير من الأعمال الصناعية عليها .

ولم يقف الأمر عند ارتفاع منسوب ميـــاه الرى بالترع وماترتب عليه من أضرار ، بل تعداه إلى سوء توزيع هذه المياه ، اذ لم يوضع هذا النظام على حسب احتياجات التربة ومطالبها المختلفة ، وحضراتكم تعلمون أن هذه الحاجة تختلف باختلاف معدن الأرض كما تختلف باختلاف الزروع القائمة بها . فالفدان من الأرض الرملية يحتاج إلى قدر من مياه الرى أكبر منه فى الأراضى الطينية ، وفدان القطن يحتاج فى الجملة إلى كمية أكثر من التى يحتاج إليها فدان القمح .

وحين أدرك المسئولون ذلك وثبت لهم خطأ هذه السياسة عاودوا بحث موضوع المقننات المائية فى مختلف مناطق القطر ، لأنهم وجدوها الأساس السليم الذى يجب أن يعتمد عليه فى تصميم ترع الرى وفتحاته . وسوء التوزيع لم يقتصر أمره على المسئولين من رجال الحكومة ، بل تعداهم كذلك إلى الفلاح نفسه ، والواقع أن الفلاح يسير فى هذه الناحية على غير هدى ، وكثيراً ما نجده يعطى الزرع أكثر من حاجته من مياه الرى حين يجد كفايته منه ، وكثيراً ما نجده يضن به حين يتعذر الحصول

عليه . وليت الأمر يقف عند هذا الحد من حيث سوء توزيع مياه الرى وارتفاع مناسيبها فى الترع ، بل تجاوزه إلى عدم التفكير فى صرف المياه الزائدة عن حاجة الأرض إلا من وقت قريب . ولا يفوتنى فى هذه المناسبة أن أذكر لحضراتكم أن السبب الأهم فيما انتهينا إليه من نتائج سيئة يرجع فى الغالب إلى عدم تنسيق الجهود الحكومية فى ناحية البحث الواحدة ، فهذا موضوع يتصل بالأرض الزراعية ، ولابد عند بحثه من أن يدلى كل من المهندس والزارع برأيه فيه ، فيوضع الأساس الصالح للبحث على هدى دراسة الاثنين للظروف المحيطة بالموضوع من الناحيتين الزراعية والهندسية .

وأعتقد أنه كان من نتائج هذا الاستقلال بالبحث أن اهتم رجال الأشغال بالنواحى المرتبطة برى الأراضى ، ولكنهم أهملوا فى الماضى ناحية لا تقل فى الأهمية عنها ، وهى صرف المياه الزائدة عن الحاجة ، ولا أدل على ذلك من وجود مصلحة كبيرة للرى وعدم وجودها للصرف ، ووجود مهندسين كثيرين للرى ، وعدم وجود آخرين للصرف ، وإذا وجدتهم الآن فهم قلة بالقياس إلى زملائهم المشتغلين بأعمال الرى .

ويسرنا أن نوجه مثل هذه العناية إلى ترع الرى ، ولكن يسوءنا ألا يوجه مثلها إلى مجارى الصرف التى كثيراً ما نشاهد الموجود منها وقد أصبح أشبه بالبرك منه بأى شىء آخر ، فعلاوة على أنها لا تؤدى عملها كمصارف لكثرة نمو الحشائش بها ووقوف مائها ، فهى كذلك أصبحت مصدر خطر على الصحة العامة تتوالد فيها أنواع البعوض وتتربى على حشائشها الحشرات الضارة . ولا أدرى لماذا يحاول المسئولون إنشاء مصلحة للصرف مستقلة ، ولماذا لا تضم هذه المصلحة ومصلحة الرى — وكلتاهما تعمل لصالح الزراعة — إلى وزارة الزراعة ؟ إننى حين أقترح ضم هاتين المصلحتين إلى وزارة الزراعة أرى أن ذلك هو الوضع الطبيعى الذى تستقيم معه الأمور والذى تتحقق فى ظله للبلاد مصالح لا أراها تغيب على حضراتكم .

يا حضرات السادة :

التربة الزراعية عنصر من عناصر الإنتاج ، بل لعله فى مصر أهم هذه العناصر ،

ويتأثر الإنتاج إلى حد كبير بفساد هذا العنصر وتدهوره ، وقد بينت لحضراتكم كيف أن الفساد يتطرق إلى هذه التربة حين تزداد مياه الرشح فيها .

ولا أجد الظرف يتناسب وهذه المحاضرة العامة لكى أعرض على حضراتكم من الناحية العلمية دواعى هذا الفساد ، ولكن يكفينى فى هذا المقام أن أشبه لكم الأرض بالإنسان ، فهو هالك لامحالة إذا استمر يأكل ويشرب دون أن يصرف هذه الفضلات المتخلفة فى جسمه ، والتى تحمل معها سموما لا يحتمل الجسم وجودها فيه دائماً .

وقد تنبهت الحكومة إلى هذا الخطر الذى حل بأراضى هذه المديرية ، وأدرك المسئولون العلة فى ذلك ، واتفقت كلمة الجميع على أن الحال أصبحت تتطلب عملا سريعاً ناجزا ، وما اختلف أحد على أن إصلاح هذه الأراضى الفاسدة يتطلب أولا وقبل كل شىء تخليصها من هذه المياه الزائدة التى أدت فى كثير من الأحيان إلى رفع مستوى الماء الأرضى بها ، وكانت نتائجه الأولى ظهور الأملاح فوق سطح الأرض وتركزها فى كثير من المناطق إلى الدرجة التى أصبحت لا تسمح للزروع بمواصلة نموها .

وقد انتهى المسئولون إلى ضرورة تعميم الصرف بالمديرية ، ولكن الرأى بينهم قد اختلف على طريقة الصرف نفسها ، ففريق منهم يرى أن يتم الصرف عن طريق المصارف المغطاة ، وفريق آخر يرى استخـــدام المصارف المكشوفة ، وشاءت الظروف ان تنفذ وجهة النظر الاولى بمنطقة منوف ، والثانية بمناطق أخرى فى المديرية .

والذى يدرس ظروف هذا الاقليم من الناحية الزراعية والاجتماعية ينتهى فى الغالب إلى تفضيل مشروع الصرف المغطى ، ذلك لأن أثمان الأراضى مرتفعة ، ولأن الملكيات الزراعية بها قد وصلت فى كثير من المناطق إلى درجة من التفتت يتعذر معها على المنتفع الواحد شق المصارف الحقلية المكشوفة بأرضه ، كما يتعذر عليه توصيل مياهها إلى المصارف العمومية فى ظل اللوائح الحالية

على أننى حين أميل إلى تفضيل استخدام المصارف المغطاة فى صرف أراضى هذه المديرية ، أرى أن تقوم الحكومة بإنشاء المصارف الحقلية بكافة أنواعها مضافة إلى المصارف العمومية المكشوفة ، على أن تحصل نفقات الأولى من المنتفعين مقسطة مع الأموال الأميرية . ويهمنى أن أقدم لكم فكرة موجزة عن المصارف المغطاة التى انتهيت إلى تفضيل استخدامها .

هذه المصارف هى أنابيب من الأسمنت والرمل تتفاوت أقطارها ، وأصغرها ما كان قطره الداخلى خمسة سنتيمترات ، وهى التى تتخلل الحقول ، ويطلق عليها فى العرف الزراعى « الزواريق » وتوضع فى باطن التربة على عمق معلوم أقله يكون فى بداية الزاروق مترا وعند نهايته ١ر٢٠ متر ، والمسافة بين هذه الزواريق تختلف لاعتبارات كثيرة ، أهمها طبيعة الأرض ودرجة تماسكها ، وكلما زاد هذا التماسك كان ذلك أدعى إلى تقصير المسافة بينها .

وأود أن يفهم الجميع أن أكثر مياه الرشح الزائدة تصل إلى المصرف المكون من هذه الأنابيب عن طريق مواضع الاتصال بينها ، أما مسامية الأنابيب فلا أهمية لها فى هذه الناحية ، بل لقد ثبت أن نسبة المياه التى تصل إلى الأنابيب عن طريقها لا تتجاوز ١٠ ٪ من مجموع مياه الرشح .

وللصرف بهذه الطريقة مزاياه التى لا أراها تغيب على حضراتكم ، وأهمها أن المصارف المدفونة فى التربة لا تحتل منها شيئاً . وهذا يتفق وظروف الملكيات الصغيرة فى هذه المديرية ، كما يتوفر معه جزء لا يستهان به من الأرض يبلغ حوالى ٥ر٧ ٪ من مجموع الزمام المنزرع تعود الفائدة من استغلاله على عدد كبير من سكان هذه المديرية المزدحمة بأهلها .

وإذا ما عرف أن زمام هذه المديرية هو أربعمائة ألف فدان اتضح لحضراتكم أن مساحة الأطيان التى ستتوفر بسبب استخدام المصارف المغطاة هى ثلاثون ألفاً من الأفدنة ثمنها فى الوقت الحاضر لا يقل عن تسعة ملايين من الجنيهات باعتبار أن ثمن الفدان الواحد ٣٠٠ جنيه ، وصافى إيرادها فى السنة حوالى المليون جنيه باعتبار أن إيراد الفدان ثلاثين جنيها .

وكل ما يعاب على هذا النوع من المصارف أنه كثير النفقات ، إذ تبلغ نفقات إنشائها ثلاثة أمثال نفقات إنشاء مثيلاتها من المصارف المكشوفة ، كذلك يؤخذ عليها أنها لكى تؤدى عملها لا بد لها من انحدار كبير يجعلها تصرف فى النهاية على عمق قد يصل إلى مترين ونصف متر ، وهذا يستلزم بطبيعة الحال استخدام الآلات فى رفع مياه الصرف ، إما إلى النيل ـ وليس فى ذلك أدنى ضرر ـ وإما إلى أحد المصارف العمومية الموجودة فى شمال الدلتا ، وتكاليف إقامة هذه الآلات ليست من الكثرة بحيث تجعلنا نعدل عن استخدام المصارف المغطاة .

أما كفاية هذه المصارف فى صرف الأرض فلم تعد الآن موضع الشك من أحد ، ويؤكد هذه الكفاية فى الظروف المختلفة بمصر ما ورد على لسان حضرة صاحب العزة احمد محمود بك رئيس القسم الفنى بالجمعية الزراعية الملكية فى محاضرة له فى هذا الموضوع ، إذ قال ما نصه :

« وتدل مشاهداتنا فى تفتيش بهتيم زهاء ست سنوات ، وفى المرج زهاء تسع سنوات على كفاية هذه الشبكة بالنسبة لصرف المياه الفائضة فى حالات الإصلاح أو فى حالة زراعة الأرز ، بل كان الأمر يقتضى أحيانا سد منافذ غرف التفتيش الموصلة إليها المصارف الفرعية فى تفتيش بهتيم ، وذلك لمنع الصرف فى حالة زراعة الأرز وصعوبة الحصول على مياه الرى اللازمة » .

وقال حضرته فيما يختص بالمتاعب التى يجرها استخدام هذه المصارف المغطاة ما نصه :

« ولم تسبب شبكة المصارف المنشأة فى تفتيش بهتيم منذ سنة ١٩٤١ متاعب تذكر ، إذ أن فى الوسع مراقبتها بدورة نظامية ، لمعرفة مدى قيامها بالصرف ، كما أنه من الميسور إدراك الخلل . ولم تشاهد سوى حالة انسداد واحدة بسبب الجذور الشعرية لشجر الجزورينا النامى بالقرب من المصارف ودخول هذه الجذور فى مواضع التقاء الأنابيب وتغلغلها فى داخلها . على أن هذه الواقعة لم تشاهد فى حقل حديقة الموالح المهيأة بالمصارف على أبعاد عشرة أمتار فقط ، كما لم تشاهد فى الحاصلات الحقلية . وفى مزرعة المزيج ـ وهى إحدى المزارع

التى أخذت عنها مشاهداتنا فى إزالة الأملاح - لم يتسبب عن شبكة الصرف بالأنابيب من المشكلات ما يستحق الذكر ، وقد عمد مالكها إلى إبدال الصرف المفتوح بالصرف المغطى فى بقية مساحة أرضه » .

هذا ما قرره رجل مسئول بالنسبة لمزرعتين تقعان فى مديرية الفليوبية ، وفى ظروف تشبه إلى حد كبير ظروف المنوفية .

أما فى المنوفية فلدينا منطقة منوف ، فرجال الزراعة يذكرون أن زيادة ملموسة فى إنتاج هذه المناطق قد ظهرت بوادرها عقب تنفيذ المشروع بها مباشرة . بل لدى أنا شخصياً مساحة من الأرض ضمن أطيان المعهد الزراعى كانت ولا تزال مشغولة بحدائق الفاكهة . وقد ظهرت على أشجارها بوادر الضعف والاعتلال ، فلما نفذ فيها مشروع الصرف المغطى سنة ١٩٤٣ عادت إليها صحتها وعاودتها القوة . ولا تزال تحتفظ بإنتاجها العالى إلى الآن .

ولا بأس هنا من أن أشير فيما يلى إشارة عابرة إلى أهم ما تجب مراعاته عند إقامة المصارف المكشوفة لمن يرى أن ظروف أرضه أصبحت تتطلب وجودها ، ولا يجد فى طريقه من الصعوبات ما يحول بينه وبين إنشائها .

أولا - المصارف الحقلية هى الأساس الذى يعتمد عليه فى صرف الماء الزائد عن حاجة الأرض والزرع . ويجب أن يتم تصميمها وتعيين اتجاهاتها تبعا لما تقتضيه ظروف الأرض .

ثانيا - يجب الاستمرار فى صيانة المصارف الحقلية ، بحيث تظل مياهها تنحدر إلى الاتجاه المعين لها ولا تقف فيها .

ثالثا - قيام هذه المصارف ورعايتها والعناية بها لا يكفى فى تخليص الأرض مما يكون قد تكون بها من أملاح ضارة ، بل تجب زراعتها بين آن وآخر بمحصول مائى كالأرز يتيسر بوجوده استمرار غمر الأرض بمياه الرى وصرفها بعد أن تذوب فيها الأملاح الموجودة بالطبقة السطحية .

رابعاً ـ قصر وجود المصارف على الحكومى منها لا يفيد الأرض إطلاقا ، بل يجب أن تعم المصارف الحقلية جميع المزارع ، ويجب كذلك توصيلها إلى مصارف الحكومة .

خامساً ـ لا يتحقق النفع من وجود المصارف الحكومية على حالتها الراهنة ، دون صيانتها وتطهيرها . ووقوف المياه بها ، وارتفاع منسوبها ينعدم معه الانتفاع بها فى هذا الغرض . كما أنه يساعد على توالد الحشرات الضارة بالمحاصيل ، وهى التى تتوالد على الحشائش النامية بها . فتنتقل الإصابة بها من موسم لآخر . ولا يفوتنى بهذه المناسبة أن ألفت النظر إلى مسألة خطيرة ، ذلك أن الفلاحين كثيراً ما يتركون مياه الرى الزائدة عن حاجتهم تأخذ طريقها إلى المصارف ، فتمتلىء هذه الأخيرة بها فيتعطل عملها . وكل هذا وما إليه ييسر سبل الصرف الجيد ، ويعين عليه مايلى :

أولا ـ قيام الحكومة بشق المصارف الحقلية بكافة أنواعها على حسابها الخاص ، وإيصالها بالمصارف العمومية ، ثم تسليمها إلى المنتفعين ، وتكليفهم مواصلة تطهيرها وصيانتها ، على أن تحصل الشركة على تكاليف ذلك من الأهالى مقسطة من الأموال الإميرية كما ذكرت .

ثانياً ـ تعديل لائحة الترع والمساقى ، التى يتعذر فى ظل أحكامها الحالية تحقيق الرغبة فى إيصال مياه الصرف الخصوصية إلى أقرب مصرف عمومى . وكثيراً مايقف بعض الملاك فى وجه هذا الإيصال ، بل يقاومونه فى كثير من الأحيان بكل شدة وبكافة الطرق ، والتعديل المطلوب فى أحكام اللائحة المذكورة يجب أن يتم معه تبسيط إجراءات هذا الاتصال بين المصارف الخصوصية والمصارف العمومية . كما يتفادى معه قيام مشكلات كثيرة بين المزارعين .

ثالثاً ـ تفهيم المزارعين مايهددهم من أخطار بسبب إهمالهم شأن مصارفهم ، وهذه مأمورية يقع العبء الأكبر فيها على عاتق رجال الزراعة بالأقاليم ، وهؤلاء يجب عليهم الإرشاد إلى الطرق الصحيحة لصرف الأرض ، وهى التى يتحقق معها رفع مستوى إنتاجها .

حضرات السادة :

أنتقل بكم إلى عنصر ثان من عناصر الإنتاج ، هو عنصر العمل . والعمل الزراعى بمصر ، وفى المنوفية على الخصوص يعتمد فى الغالب على المواشى والعمال . والمنوفية لا تزال والحمد لله تحتفظ بشهرتها من حيث مواشيها الممتازة ، خصوصاً فى ناحية العمل .

أما العمال ومن إليهم من صغار الملاك فقد تبدل حالهم ، واضطرب ميزان الحياة بينهم ، ذلك أن زيادتهم فاقت حاجة الأراضى الزراعية حتى مع استغلالها الاستغلال الحالى الذى يعتمد فى أغلب الأحيان على الآلات البلدية ، وقد سببت هذه الزيادة فى عدد العمال انحطاط أجورهم إلى الدرجة التى أصبحت معهـــا هذه الأجور لا تفى بمطالب العيش الضرورية ، فهاجر منهم إلى المدن من وجد إليها سبيلا . وبقى ببلادهم العاجزون عن هذه الهجرة ، فاعتلت صحتهم بسبب سوء التغذية وقل إنتاجهم لاعتلال صحتهم . والفرق واضح ملموس بين مقررات العمليات الزراعية من العمال وبينها بالأمس .

ويهمنى بهذه المناسبة أن ألفت النظر إلى خطورة وجود المقاهى بالريف المصرى وكيف أنها تبتز من هؤلاء البؤساء أغلب مايجمعونه بعرق جبينهم نظير تعاطيهم المسكيفات ، بل المخدرات فى كثير من الأحيان ، وهذا مما يعود ضرره على صحتهم وعلى الإنتاج الزراعى . وإذ نعود بكم إلى الماضى القريب لانجد أثراً لهذه المقاهى فى الأرياف ، فقد اقتصر وجودها على المدن . ولا أبالغ إذا ذكرت لحضراتكم أن الريفيين إلى عهد غير بعيـــد كانوا يعتبرون الجلوس على المقاهى خروجا على تقاليدهم ، بل إنه فى نظرهم من العيوب التى لا تغتفر .

كما أن ظروف الماضى من حيث تقرير نصيب مغين فى الزرع للعامل الذى يشترك فى فلاحة الأرض ، وعدم إعطائه هذا الأجر نقدا ترتب عليها أن امتلأ بيته بمطالب العيش الأولية ، كما امتنع معه تصرفه فى هذا الأجر العينى إلا فيما يعود عليه وعلى عيـــاله . وإنى أتوجه إلى المسئولين من رجال الإدارة وأطلب اليهم

فى الحاح أن يراقبوا المقاهى الموجودة بالريف مراقبة جدية،كما أطلب إلى المسئولين أن يمتنعوا عن إعطاء ترخيصات جديدة لمقاهى جديدة ، لأن ضررها أكبر من نفعها ، كما أنى أحمل الإخصائيين الاجتماعيين بالمراكز الاجتماعية كل المسئولية عن مقاومة هذه النواحى الضعيفة فى سلوك طبقة العمال ومن إليهم من صغار الزراع .

وإنى أذكر مع الأسف أن عدد هذه المقاهى قد زاد زيادة كبيرة فى قرى مديرية المنوفية ، وأصبحنا نجد هذه المقاهى عامرة برواداها من عمال الزراعة طول النهار وردحا طويلا من الليل ، وقد أثبت لحضراتكم ضرر ذلك بالإنتاج الزراعى علاوة على ضرره البالغ بالصحة العامة والأخلاق .

حضرات السادة :

أنتقل بكم إلى عنصر آخر من عناصر الإنتاج هو « إدارة المزارع » ، وهذه ناحية لا أراها تلقى العناية الواجبة بين كبار الملاك فى المنوفية بعد أن هجروا قراهم وأقاموا بعيدين عن مزارعهم مفضلين زخرف المدينة على أبهة القرية ، فكثير منهم ولا أقول كلهم يعتمد فى إدارة مزارعه على أناس عاديين ليس لهم من العلم نصيب ، ولا يميزهم عن غيرهم سوى ما اتصفوا به من دهاء ، وما تعودوه من نفاق ورياء . وهذه صفات قل أن تجدها بين المتعلمين .

ولا أدرى لماذا يضن كبار المزارعين بالصرف على مزارعهم فى هذه الناحية ؟ أتراهم عديمى الثقة بالمتعلمين ، أم تراهم يحجمون لكبر مرتبات هؤلاء ؟ فإذا كان الأول هو السبب فأنا لا أقول بأفضلية المتعلم لمجرد إتمامه دراسته النظرية فى المعهد الذى تخرج فيه ، وإنما أشير به وأتمسك بأفضليته حين تتاح له فرصة التدريب العملى ، وهذا قد توفر لكثير من الشبان المتعلمين ، وإن كان الثانى هو السبب فأنا لا أشك فى أن المتعلم الذى صادفته بعض المرانة لا بد أن ينهض بالمزرعة ، ويزيد أرباحها ، ويعوض على صاحبها أجره أضعافا مضاعفة ، وإنى بهذه المناسبة أذكر بمزيد الارتياح ما أثبته الواقع من كفاية هؤلاء المتعلمين الذين تقلدوا زمام مزارع كثير من كبار الملاك حتى أدى هذا إلى تقرير الحقيقة بعد أن ثبت

لهؤلاء الملاك فساد الزعم القائل بأفضلية الجاهل على المتعلم فى هذا السبيل ، كما انتهوا إلى تقرير مرتبات مجزية لمن أولوهم ثقتهم من هؤلاء المتعلمين . ولا أرى بأسا من أن أضع أمام حضراتكم بعض المزارع الكبيرة بالمنوفية التى يشرف عليها فى الوقت الحاضر أشخاص متعلمون ، وقد أصبحت بفضل إشرافهم عليها تتميز على غيرها بزيادة إنتاجها ، وهى مزارع : معالى احمد عبد الغفار باشا ، ومزارع آل أبو حسين ، ومزارع حسن بك شعير .

أما صغار الملاك بهذه المديرية فهم يديرون مزارعهم بأنفسهم فى شىء من الاستقلال وبعض التعاون . ولا أنكر على الكثير منهم خبرته فى بعض نواحى الاستغلال، وقد أصبح لديهم نوع من التخصص فى زراعة عدد محدود من المحاصيل لا يتجاوزونه إلى زراعة أنواع أخرى جديدة .

حضرات السادة :

لم يقف الأمر عندما ذكرت من الأسباب التى أدت إلى هبوط مستوى الإنتاج الزراعى ، بل تعـــدتها إلى أسباب أخرى تناولت البلاد كلها ، واختصت المنوفية بنصيب أوفى منها ، تلك هى التشريعات الاستثنائية التى استلزمها قيام الحرب الأخيرة ، فقد فرضت هذه التشريعات على كل حائز أرض بالمنوفية أن يزرع من مجموع حيازته ما يوازى ٥٠ ٪ قمحا وشعيرا . كما أنقصت مساحة القطن إلى ما يوازى ١٨ ٪ كذلك أوجبت هذه التشريعات زراعة ٧٠ ٪ من أرض الشتوى حبوبا . وكان أن ترتب على استمرار هذه السياسة حتى الآن ، وعن قلة الوارد من الأسمدة الكيماوية أن هبط ناتج الفدان من الحبوب هبوطا كبيرا بسبب تكرار زراعة المحصول الواحد فى الأرض الواحدة . وأرجو أن تزول هذه الظروف التى اضطرت معها الحكومة إلى فرض هذه القيود .

وإنى بهذه المناسبة اختلف مع الحكومة فيما رأته من تدابير لا تزال قائمة حتى الآن . واعتقد أنه كان يكفى لتحقيق رغبتها فى توفير حاجة البلاد من الحبوب أن توجب على الزراع اتباع الدورة الثلاثية . ولا أراني أعدو الحقيقة إذا أنا ذكرت

أن القلة فى مساحة الحبوب لا بد تقابلها زيادة فى ظل هذه الدورة تعوضها فى ناتج الفدان ، وأذكر الدورة الثلاثية وأعنيها بالذات ، لأننى وجدت ان الحكومة لو انتهزت تلك الظروف الاستثنائية وفرضت على المزارعين نظام هذه الدورة ، ثم تركتهم بعد أن تزول بواعث هذه القيود ، وقد ألفوها وأدركوا مزاياها ، لكانت هى نظامهم المفضل عندما يعودون إلى ظروفهم العادية .

يا حضرات السادة :

رسمت لحضراتكم باختصار الخطط التى أراها تنهض بمستوى الانتاج الزراعى بهذه المديرية ، وأود أن لا أبرح هذا المكان قبل أن أجيب على سؤال اراه يتردد على شفاهكم ، وهو : هل قمت وأنا أحد المسئولين بالمعهد الزراعى بكل هذه التوجيهات التى أنصح بها لأبلغ بالإنتاج الزراعى للمعهد ذلك الحد العالى الذى أرجوه ؟ وجوابى على هذا السؤال للأسف « لا » ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا — إن مزارع المعهد تشغل فى الوقت الحاضر مساحة من الأرض أغلبها بالإيجار ، فهى ليست من أملاكه ، وحاجة هذه الأطيان للصرف ملحة ، وقد فكر المعهد فى أن يصرف المياه الزائدة التى بدأ أثرها السيء يبدو على مساحة كبيرة منها ولكن ملاك هذه الأراضى — ومنهم المتعلمون للأسف — قد رفضوا إجابة المعهد إلى طلبه فى المساهمة بنصيبهم كملاك فى تكاليف حفر المصارف . لذلك قصرنا أمر الصرف على الأطيان المملوكة للمعهد فى الوقت الحاضر ، وأخذنا نواجه الحالة السيئة التى آلت إليها بعض هذه الأطيان بسبب عدم صرفها بالوسائل المؤقتة التى تعيننا فقط على استغلالها استغلالا عادياً .

ثانياً — ان الروتين الحكومى المعقد الذى نعمل فى ظله لا يتفق مطلقاً وطبيعة العمل الزراعى الذى لا يقبل المساومة ولا التأجيل . ولقد ضقنا ذرعاً بهذا الروتين ، ويكفينى للتدليل على صحة ما ذهبت اليه فى هذا السبيل أننا طلبنا إصلاح ماكينة الدراس فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ فلم يشرع فى الاصلاح الا فى يونيه سنة ١٩٤٨

بعد أن تعددت المكاتبات بين المعهد وبين المسئولين بالوزارة ، فظل محصول القمح بالأرض قائماً شهراً أو يزيد بعد تمام نضجه ، وضاع منه ما لا يقل عن ٢٥ ٪ من محصوله ، ثم ليت الأمر قد وقف عند محصول القمح ، بل قد تأخر اطفاء الشراقى فتأخرت زراعة الذرة الشامية وقل محصولها تبعاً لذلك ، والأمثلة على ذلك عديدة وليس هذا مجال حصرها ، وما موضوع ماكينة الدراس إلا أحد هـــذه الأمثلة ذكرته فقط على سبيل المثال لكى يدرك حضراتكم الأضرار البالغة التى تلحق بزراعة المعهد بسبب التأخير فى عملية واحدة من العمليات الزراعية .

واختتم محاضرتى بتقديم أطيب الثناء وأجزل الشكر لمؤسسة الثقافة الشعبية التى أتاحت لى فرصة الاجتماع بحضراتكم لنناقش هذا الموضوع الخطير ، كما اشكر لحضراتكم تفضلكم بالحضور وتهيئة هذا الجو الطيب الذى أضفى على الاجتماع روحاً من الثقة والتعاون .